خبراء: قرار حظر النفط الإيراني لا يدعم تصدير البلد

□ بغداد/ متابعة المدى

أكد عدد من الخبراء أن حظر الدول الأوروبية استيراد النفط الإيراني، لا يدعم الاقتصاد في البلد لان إيران تصدر يوميا ٤٠٠ الف برميل لدول اسبانيا واليونان وايطاليا، وهي الأكثر مديونية في كتلة اليورو. فيما كشف عضو في مجلس النواب عن وجود طلب حكومي بسحب مسودة قانون النفط والغاز من البرلمان.

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري بحسب (آكانيوز) إن "حظر الدول الأوروبية التعامل مع النفط الإيراني لا يدعم النفط العراقي مشيراً إلى أن التعامل الإيراني الأوروبي في مجال النفط لا يتجاوز يوميا ٤٠٠ ألف برميل". لافتاً إلى أن إيران لها تعاون مع اسبانيا واليونان وايطاليا،

وأضاف الجواهري تعد إيران في الوقت الحاضر من الدول المثقلة بالديون في كتلة اليورو، وتعد قلب الأزمة الاقتصادية في أوروبا ولا تؤثر على إيران فيما يتعلق في مجال تصدير النفط".

من جانبه قال مدير مركز السوق علي كه جي لـ(آكانيوز) إن العراق ليس لديه مشكلة في إيجاد أسواق لتصدير نفطه الخام مشيراً إلى إمكانية الاستفادة من حظر الدول الأوروبية استيراد النفط الإيراني، وأضاف كه جي: أن منظمة اوبك سمحت للعراق بتصدير ٤ ملايين برميل يوميا خلال هذا العام، لافتاً إلى عدم وصوله إلى هذه المرتبة على الرغم من تشجيع الشركات العالمية مثل شل وتوتال واكسن موبل وغيرها من شركات عالمية".

وأوضح كه جي: أن تصدير النفط يواجه مشاكل عدة في مقدمتها الاستخراج وغياب الآلية الجديدة لتطوير المنشآت النفطية خاصة في ظل تخلف العمل في تطوير الحقول النفطية المنتجة".

بدوره اعتبر المتحدث باسم شركة تسويق النفط (سومو) حامد الكعبي لـ(آكانيوز) حظر النفط الإيراني سوف يعمل على زيادة أسعار النفط خصوصا إذا لم تعوض دول الاوبك حصة إيران

وقال الكعبي: إذا أغلقت إيران ميناء هرمز سوف تضر بمصلحة العراق، مؤكداً أن ٨٠ بالمئة من صادرات العراق تتم عن طريق الخليج العربي".

من جانبه قال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد لإذاعة العراق الحر إن مجموع صادرات العراق من النفط الخام في شهر كانون الأول بلغ نحو ٦٦,٥ مليون برميل، بسعر تجاوز ١٠٦ دولارات للبرميل الواحد.

وأضاف جهاد: أن تلك الكميات من النفط تم تصديرها من ميناءي البصرة وخور العمية عبر الخليج جنوباً، وميناء جيهان التركي على البحر المتوسط شمالاً، فضلاً عن استخدام السيارات الحوضية في عمليات التصدير إلى الأردن، مؤكداً أن وزارة النفط استطاعت أن توفي التزاماتها تجاه الموازنة من العمليات "الإرهابية" التي استهدفت المنشآت النفطية،

إلى ذلك كشف عضو في مجلس النواب عن امتلاكه معلومات تفيد بأن الحكومة خاطبت مجلس النواب بكتاب رسمي لسحب مسودة قانون النفط والغاز التي أحالتها إليه في وقت سابق، مبينا أن الحكومة ستعتمد مسودة قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ كأساس للنقاش.

وقال عضو مجلس النواب فرهاد الاتروشي بحسب (آكانيوز)، "لدي معلومات بأن الحكومة قد أرسلت كتابا رسميا إلى مجلس النواب منذ فترة أسبوعين يتضمن سحب مسودة قانون النفط والغاز المحالة من قبلها مؤخراً".

وأضاف أن مجلس الوزراء أرسل طلبه إلى مجلس النواب ويريد اعتماد مسودة عام ٢٠٠٧ للنقاش"، مشيرا إلى أن "لجنة النفط والطاقة النيابية لم تبحث الموضوع في اجتماعها الذي عقد أمس".

وبين الاتروشي أن "الكرد يؤيدون اعتماد مسودة عام ٢٠٠٧ كأساس للنقاش والأخيرة تتطلب تعديلات كي تنسجم مع الدستور ويعتزم العراق زيادة صادراته إلى ١٢ مليون برميل نفط يوميا بحلول عام ٢٠١٧ بعد أن أبرم صفقات مع شركات طاقة عالمية لتطوير حقول البلاد، اذ يبلغ إنتاج العراق حاليا نحو٢,٢ مليون برميل يوميا ويشكل وارداته نحو ٩٥ في المائة من موازنة البلاد المالية.

وينص قرار الحظر الذي أصدره الاتحاد الأوروبي الاثنين الماضي على منع استيراد أو شراء أو نقل النفط الخام لإيران وكذلك منتجاتها البترولية، وسيتوجب على الشركات الأوروبية إلغاء كل عقودها مع إيران ابتداء تموز المقبل، حيث منح القرار الأوروبي فترة سماح للعقود الحالية بين الشركات الأوروبية ونظيرتها الإيرانية. وبموجب بنود قرار الحظر سيكون على إيران إيجاد منافذ بديلة لأكثر من ٤٠٠ ألف برميل من نفطها المنتج يوميا وتستورده أطراف أوروبية، حيث يحظر القرار على شركات توتال وشل، وهما من أبرز مشتري الخام الإيراني، تسليم هذا الأخير إلى وجهات داخل وخارج أوروبا.

استثمار بغداد تحمّل الكهرباء والداخلية عرقلة الاستثمار

□ بغداد/ متابعة المدى

حملت هيئة استثمار بغداد وزارتي الكهرباء والداخلية مسؤولية عرقلة النشاط الاستثماري في العاصمة، مبينة أن هنالك عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب يرغبون في الاستثمار ببغداد وبمليارات الدولارات.

وقال عضو هيئة استثمار بغداد ثائر الفيلي لـ"شفق نيوز" إن "تردي واقع الكهرباء في العاصمة بغداد والاجراءات الصعبة والمعقدة التي تمارسها دائرة الجوازات والإقامة التابعة لوزارة الداخلية يعرقلان النشاط الاستثماري في العاصمة". وكانت هيئة استثمار بغداد أعلنت في شهر كانون الأول الماضي عن منحها ١٣٧ إجازة استثمارية بقيمة مالية بلغت نحو ستة مليارات دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية، منها ٥٦ إجازة استثمارية تم منحها خلال العام الحالي ٢٠١١.

واوضح الفيلي أنه "رغم تعليمات رئاسة الوزراء إلى جميع الدوائر المعنية بتسهيل معاملات المستثمرين الأجانب وإعطائهم الفيزا والإقامة بأسرع وقت، إلا أن هذه الدوائر تعرقل وتماطل في انجاز معاملاتهم".

يشار إلى أن هيئة استثمار بغداد طالبت الحكومة، في وقت سابق، باستثناء المشاريع الاستثمارية من العمل بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل ٥٨١ لسنة ١٩٨١، عادّة القرار "معرقل حقيقي" للعملية الاستثمارية في بغداد، وخاصة في مسألة تخصيص الأراضي لإنشاء مشاريع استثمارية في بغداد.

وبين الفيلي ان "هنالك أعداداً كبيرة من المستثمرين الأجانب ابدوا رغبتهم في الاستثمار في بغداد وبمليارات الدولارات، يواجهون الصعوبات عند دخولهم إلى العراق نتيجة البيروقراطية والعراقيل المتعمدة من كبار الموظفين وصغارهم". وأقر مجلس النواب في تشرين الأول الماضي ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

اقتصادنا السياسي وصيانته

مؤتمر رئيس لجنة النزاهة البرلمانية يوم ٢٠١٢\١\٢٢ يعبر عن قوة لا يستهان بها في هذه المرحلة الحرجة سياسيا، إذ سمعنا منه ومن غيره سابقا، ما هو أكبر ولكن عندما يسمي الأسماء هنا الريادة التي تحتاج دعما من محيطه السياسي والاجتماعي ولا يترك واحدة متابعا كونه اقترب كثيرا من الضغط العالي، فالأموال المسروقة التي أجهضت مشاريع إعمار مدينة الصدر وشعلة الصدرين وتلاعبت بأجهزة الكشف لندفع ثمنها دم ودموع وتعويضات وهكذا مشاريع أمانة بغداد والمدارس الحديدية التي يدفع ثمنها أولادنا بردا واكتظاظا ودوامات ثلاثة والشاي الفاسد أكثر من ألف طن والزيوت التالفة ومشاريع الكهرباء الوهمية التي تدفع ثمنها يوميا وخصوصا الصيف القادم كما بشرنا احد أعضاء البرلمان بأنه صيف حار ويختم رئيس اللجنة بجامعة الإمام الصادق التي حتى هذا الاسم ثم تلويثه.

الم يكن اقتصادنا سياسيا بامتياز ولا يخرجنا من اشكاليته إلا الساسة وليس الاقتصاديين لأن هؤلاء مجرد جهة تتوزع بين الصمت والمناداة العقيمة أو للمساومة والتسويغ عند أولي الأمر.

فكيف نصون هذه التصريحات من عوامل التقادم والنسيان والمساومة كغيرها من المشاريع التي ما خفي منها أعظم. فهذا يتطلب أن يكون فيه موقف أسبوعي على الأقل عن كل مراحل المحاكمة لتصبح قضية رأي عام ونرجو ألا تحصر في شماعة عملاق كان مختفيا ولديه اذرع كثيرة ليدخلنا إلى المؤامرة التي تمتد مع هذا الإخطبوط إلى أعلى أو خارج السلطة والعراق ليكون لدينا العذر بأن الأمر اجتاز الخطوط الحمر والعملية السياسية والاقتصادية أصبحت في خطر ويحفظ الملف.

أما المرحلة الأخرى من الصيانة بأن يتم مكافحة البيئة الحاضنة وهذا لا يتم بإعادة هياكله على أرضية سابقة فعندما مثلا نستورد بالرغم من أنوفنا وبخمسين مليار دولار سنويا يعني أن الربح لا يقل عن ١٠ إلى ١٥٪ بالمئة.

وهذا الربح المستفيد الأساسي منه ليس الرأسمال الوطني أو البرجوازية الكبرادورية العريقة بل ورائه جهات غارقة في العمل السياسي لان اقتصادنا وببساطة تحركه السياسة وكل شيء له ثمن وليس لوجه الله.

فهل النزاهة النيابية قادرة على اتخاذ هذا الإجراء الوقائي والتدقيق بدا امن أي لك هذا حيث لا يزال كثيرا من السياسيين والدرجات الخاصة لم يقدموا كشوفات ويتلكأون فيها أن لم يتهربوا. هذا هو السبب والنتيجة هي فساد النزاهة لتصبح هذه النتيجة سببا لفساد الأجهزة وهكذا تتناسل لتصل الى المجتمع سواء في القطاع الخاص أو الجهات التي تسانده من خلال ممارسات يكون الفساد هو القاعدة والنزاهة هي الاستثناء وهذا ما يعانيه الاستثمار الأجنبي والمحلي ويكون الحلقة المفرغة من مهام لجنتنا العتيدة في كسرها وقائيا وعلاجيا وتحويلها إلى قضية رأي عام يومية.

ومن خلال السلطة الرابعة بكافة إمكاناتها المرئية والمسموعة والسلطة الخامسة بجميع منظماتها ذات العلاقة ويتم التفعيل أكثر من خلال مثلا مشاركة نقابة المحامين ودعوة حتى الجهات الدينية للمتابعة من خلال حضور المؤتمرات والندوات بكل شفافية ووضوح وإلا فأن الداء يستفحل ويأكل اليابس والأخضر.

تنويه

ورد سهوا بالعدد (٢٣٧٣) بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٤ إعلان رقم (١) طلبية ٢٠١٢/٢٠٢٣ حيث لم يذكر في الإعلان اسم الشركة علما ان اسم الشركة هو شركة مصافي الوسط (شركة عامة).

جمهورية العراق/ مجلس النواب/ هيئة دعاوى الملكية/ دائرة منطقة بغداد/ فرع الهيئة/ الكرخ/ اللجنة القضائية الثالثة
العدد: ٤٩٦٥٨٥ - التاريخ: ٢٠١٢/١/٢٣
الى/ المدعى عليها (سوسن هاني حسين)
م/ إعلان تبليغ

لإقامة المدعية (شكرية جابر محسن) الدعوة المرقمة (٤٩٦٥٨٥) امام اللجنة القضائية الثالثة في الكرخ الذي ادعت فيه ان العقار المرقم (٦٦ جامع غنام) يعود لها ولمجهولية محل إقامتك وحسب شرح القائم بالتبليغ. اقتضى تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين على موعد المرافعة الموافق (٢٠١٢/١٢/١٩م) الساعة التاسعة صباحا وفي حالة عدم حضورك او وكيل عنك سوف تجري المرافعة بحقك غيابيا وعلنا وفق الأصول.

القاضي/ عبد الحسين محسن جبار العيساوي
رئيس اللجنة القضائية الثالثة/ فرع الهيئة/ الكرخ

جمهورية العراق/ مجلس القضاء الأعلى/ رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الاخادية/ محكمة الأحوال الشخصية في ابي غريب
العدد/ ٨٧/ ش/ ٢٠١٢ - التاريخ: ٢٠١٢/١/٢٤
الى/ المدعى عليه/ عامر عبد الكريم يوسف

أقامت المدعية رؤى مؤيد جميل الدعوى المرقمة اعلاه والتي تطلب فيها التفريق للضرر ولمجهولية محل إقامتك تقرر تبليغك بواسطة صحيفتين محليتين للحضور امام مكتب البحث الاجتماعي المصادف يوم ٢٠١٢/٢/٧ الساعة التاسعة صباحا

الباحث الاجتماعي
وميض خضر كامل

جمهورية العراق/ محافظة ميسان/ قسم العقود الحكومية
العدد: ١٢٥٦ - التاريخ: ٢٠١٢/١/٢٥م

تنويه

استنادا للصلاحيات المخولة لنا بموجب أحكام المادة الخامسة/ ثالثا من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ولأهمية المشروع وفسح المجال امام الشركات للاشتراك في المناقصة تقرر تمديد مدة إعلان المناقصة رقم (١٩٨)/ ٢٠١١ والخاصة بمشروع (تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية والمواد الإنشائية لمعامل بلاستك ميسان) لمدة عشرون يوم ليكون موعد غلق المناقصة يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٢/١٩ الساعة الثانية عشر بدلا من يوم الاثنين ٢٠١٢/١/٣٠ وعلى جميع اللجان المختصة اتخاذ ما يلزم... مع التقدير.

علي دواي لازم
محافظ ميسان

إعلان

الى السادة أعضاء الهيئة المؤسسة لجمعية الإصلاح للتنمية المجتمعية المدرجة أسماءهم ادناه واستنادا للمادة السابعة (١-ث) من النظام الداخلي ونظرا لانقطاعكم عن حضور ثلاث اجتماعات للهيئة العامة ولمجهولية مكان إقامتكم. قررت الهيئة الإدارية ضرورة حضور الاجتماع الموسع الذي تعقده الهيئة العامة في مقر المنظمة الكائن في شارع الربيع - حي الجامعة بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠. بغية استكمال متطلبات تكييف أوضاع منظمتنا وفقا لمتطلبات قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠. وفي حالة عدم حضوركم ستتخذ بحقكم الإجراءات القانونية وفقا للمادة المذكورة اعلاه.

الأسماء: ١- عمر حامد الداموك. ٢- انور احمد موسى. ٣- طه محمود حمدان. ٤- عبد الرحمن طه محمود. ٥- ساجدة طه محمود. ٦- ياسر عزيز ابراهيم. ٧- ايمن فرعون. ٨- علي عامر. ٩- انس براء وجيه. ١٠- عبد اللطيف عبد الحميد.
١١- رحاب عبد الوهاب احمد. ١٢- مجيد حميد مسلط. ١٣- عماد اسماعيل دخيل. ١٤- مازن منير فرحان. ١٥- بلال انور موسى. ١٦- وليد ميرزا المخزومي. ١٧- رقية سلمان محمد علي. ١٨- مهند سالم محيميد. ١٩- عصام عبد المجيد عبد الحميد.

وزارة العدل/ مديرية التسجيل العقاري العامة
دائرة التسجيل العقاري في
إعلان تبليغ مدين مجهول الإقامة
الى/ الراهن

نوع التبليغ: أول
التسلسل أ (رقم القطعة) ١٤٦٨/١
المحلة او رقم واسم المقاطعة: ١٠ تويثة
الجنس: أراضي زراعية
رقم الأبواب:
رقم الطابق:
رقم الشقة:
مقدار الدين: ٥,٦٠٠٠٠٠ خمسة ملايين وستمائة الف دينار
اسم الدائن المرتهن: شركة توزيع المنتجات النفطية
تاريخ الاستحقاق: مستحق
وصف سجل التأمينات العينية: ٦٨ مجلد ١٥ كفالة
محل الإقامة المبين بالعقد: بغداد/ جسر ديالى/ الوردية/ ١٠ تويثة

بناء على استحقاق الدين المبين أعلاه وطلب الدائن تحصيله وبالنظر لعدم إقامتك في المحل المبين بالعقد وانه ليس لك محل إقامة معلوم غيره. فتعتبر بذلك مجهول الإقامة فعليه قررنا تبليغك بلزوم دفع الدين وتوابعه خلال ١٥ يوما اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر الإعلان والا فسيباع عقارك الموصوف أعلاه بالمزايدة وفقا للقانون.

حسين فياض فرحان
مدير التسجيل العقاري في المدائن

وزارة الموارد المائية/ شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري - القسم القانوني

بغداد/ الصالحية/ قرب جسر الأحرار - بدالة ٥٣٨١٧٠٧
http://www.mowr.gov.iq - Email:igcirp@yahoo.com

إعلان مناقصة رقم (٥) لسنة ٢٠١٢

تعلن شركتنا عن مناقصة تجهيز حديد تسليح بكمية (٣٠٠) طن قياس (١٢) ملم وبكمية (٢٠٠) طن قياس (١٠) ملم ناجح بالفحص المختبري لمشروع القناة الناقلة لمشروع شط العرب/ القاطع الجنوبي في البصرة وفقا لشروط المناقصة والمواصفات الفنية المطلوبة وجدول الكميات والأسعار التي يمكن الحصول عليها من القسم القانوني بمقر الشركة في الصالحية قرب جسر الأحرار لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابلة للرد فعلى المقاولين من حملة هوية غرفة التجارة/ الصنف الممتاز او هوية تصنيف المقاولين/ الدرجة التاسعة/ إنشائية فأدنى الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم بمغلفين مغلقين ومختومين يتضمن الأول التأمينات القانونية البالغة (١٪) واحد في المئة من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط ويبقى سريان خطاب الضمان الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاءات المحددة لمدة لا تقل عن ٢٨/ يوم او سندات القرض الصادر من الحكومة العراقية او كفالة مصرفية مع كافة المستمسكات المطلوبة وسيتستبعد أي عطاء لا تكون تأميناته الأولية الأصولية نافذة للمدة المحددة اعلاه فيما يشمل المغلف الثاني على شروط المناقصة مع جدول الكميات والأسعار على ان تكون جميع النسخ موقعة ومختومة وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الشركة في الصالحية بموعد أقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الأربعاء) الموافق ٢٠١٢/٢/١٥ حيث سيتم فتح العرض التجاري أولا للتأكد من استيفاء الشروط ثم يفتح العرض الثاني وسيكون موعد الإجابة على استفسارات المشاركين بالمناقصة في يوم (الأربعاء) المصادف ٢٠١٢/٢/٨ وان أسعار العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجود بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات اذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

أرقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة:
١. مكتب المفتش العام/ ٧٧٢٣٤٤٧
٢. مركز الإعلام والعلاقات/ ٧٧٢٠١٤٩

المدير العام